الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
12 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

البند ٦٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان (تابع)*

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* بنود قررت اللجنة بحثها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-60443 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/61/12 وAdd.1، 224، 301)

١ - **السيد أنطونيو غوتيريز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): عرض تقريره (A/61/12 وAdd.1)، وقال إنه حدث في العام الماضي عدد من التطورات الهامة في الإطار السياسي والإنساني الذي عملت فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال إن تحركات السكان تشكل ظاهرة عالمية لا جدال فيها، ودعا المفوضية إلى القيام بدور فعال في كفالة الملجأ في تدفقات مختلطة للاجئين. وتقوم أشكال جديدة من التعاون بين الوكالات بتغيير السبيل الذي تقدم فيه المفوضية المساعدة إلى المشردين داخلياً وتقدم فيها الوكالات الإنسانية الأموال.

٢ - وقد انطوى نمط ونطاق التغيير على إثنين من التحديات الرئيسية بالنسبة للمفوضية، وهما الحاجة إلى إعادة تقييم مهمتها - إذ ينبغي للمفوضية أن تظل أمينة لولايتها بينما تتكيَّف مع مطالب العالم المتغير - والحاجة إلى إصلاح هيكلي وإداري عميق من أجل تعزيز فعاليتها وزيادة قدرتها على توليد المزيد من الموارد لدعم من تقوم برعايتهم.

٣ - وقد أصبحت المفوضية جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الجماعية من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع لحالات النزوح الداخلي، واضطلعت بمسؤولية قيادية للحماية وتنسيق المخيمات والإدارة وتوفير ملاجئ طارئة في حالات التشرد المتولد عن الصراعات.

٤ - وقال إن النهج القيادي العنقودي قد هيأ فرصاً جديدة للحلول المستدامة، ودروساً مستفادة من تنفيذه في البلدان الرائدة - أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والصومال - مما سيوجه أعمال المفوضية في المستقبل. وفي أوغندا، على سبيل المثال، كانت المفوضية مفيدة في أن يعود إلى الوطن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد، وحولت حالة إنسانية مأساوية إلى قصة ناجحة. وتعمل المجموعات العنقودية في بلدان أخرى معاً لتحديد الثغرات وتنسيق المساعدات والتخطيط لحالات العودة. وأكدت المفوضية أنه ينبغي أن يكون المنهج مرناً ومكيفاً مع الحالة على أرض الواقع، ويمكن أن يكون إطاره خفيفاً وغير بيروقراطي، وأنه ينبغي للفعاليات الإنسانية أن تتعاون عن كثب بصفتهم شركاء استراتيجيين في تطورها الجاري وما تقوم به من أعمال تنفيذ. وفي البلدان التي لم يتم فيها بعد تنفيذ النهج العنقودي، تستجيب المفوضية لاحتياجات الأشخاص وفقاً لطاقاتها. وهي تقوم حالياً بإعادة تقييم هذه الطاقات في كولومبيا وسري لانكا وشمال القوقاز وجنوبه، وقد تشجعت بعد أن تلقت طلباً من فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار بإمداده بأحد عناقيد الحماية.

٥ - وقال إن تحركات السكان ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبعثة المفوضية. وأضاف أن الحد من الهجرة غير الشرعية ليست فقط مسألة تتعلق بمراقبة الحدود ولكنها تدعو أيضاً إلى تعاون دولي في إدارة تدفقات اللاجئين ومواجهة صارمة وفعالة مع المهربين والقائمين بالاتجار وتهيئة فرص حقيقية للهجرة الشرعية وتنمية استراتيجيات التعاون لتزويد أضعف الأشخاص بالمساعدة وبدائل للهجرة غير الشرعية. وفي حين أن هذه الأنشطة لا تدخل في إطار صلاحيات المفوضية، فإن تحركات السكان تأخذ بشكل متزايد شكل التدفقات المختلطة التي يقوم بها ليس فقط المهاجرون الذين يشكلون الغالبية العظمى، وإنما أيضاً الأشخاص الذين في حاجة إلى حماية دولية. ويتمثل دور المفوضية في المساعدة على تهيئة بيئة يمكن بواسطتها تحديد هؤلاء الأشخاص وتزويدهم بالحماية ومنحهم إمكانية الوصول إلى إجراءات اللجوء ومعالجة

مطالبهم على نحو عادل. وينبغي ألا يسمح للتدابير الرامية إلى الحد من الهجرة غير الشرعية بالتشكيك في هذه الحقوق والاعتراض عليها.

٦ - وينبغي بناء القدرة على الحماية في جميع بلدان الأصل والمرور العابر والمقصد، سواء في الشمال أو في الجنوب. وتقدم خطة العمل ذات النقاط العشر والتي اعتمدتها المفوضية في عام ٢٠٠٥، على أن يتم تجربتها بشكل ريادي في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا، دعماً عملياً للدول وتدابير يمكن إدراجها في إجراءات الهجرة من أجل معالجة اللجوء دون قضايا مضاعفة تتعلق بالهجرة غير الشرعية.

٧ - وتؤيد المفوضية بالكامل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والفريق العالمي للهجرة، وتقف على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة تنبثق عن هذه المنتديات.

٨ - وتحتل الحماية مركز الصدارة في ولاية المفوضية، بما في ذلك التركيز الجديد على التشرد الداخلي والرابطة بين الهجرة واللجوء. وفي الوقت الذي يزكى فيه التعصب المتصاعد دواعي الأمن والاضطراب في تفكير الجمهور بين المهاجرين واللاجئين، فإن الحماية تعني أيضاً معارضة الإبعاد، وإعادة بناء الثقة في نظم اللجوء، وضمان الاحترام لقانون الهجرة الدولية الذي لا يمكن لأي تشريع وطني أو معاهدات تسليم للمجرمين أن تحل محله، أو تنقيحه بترتيبات ثنائية. ويمثل تعزيز الحماية عن طريق بناء المهارات والمؤسسات والتحالفات أداة للتعاون والتضامن الدولي الذي من شأنه تسهيل المشاركة العادلة في الأعباء.

٩ - وتحتل الحماية أيضاً محور جهود المفوضية لتخفيض حالات عديمي الجنسية. ومن أجل استغلال نجاحات المفوضية في المساعدة على تخفيض حالات عديمي الجنسية - التي تشمل تقديم مساعدة عملية إلى أوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وبرنامجا تعاونياً مع الاتحاد الروسي - تعتزم المفوضية الأخذ بتدابير معينة للحد من حالات عديمي الجنسية أو منعها مثل حملات تسجيل المواليد والتعدادات السكانية والمساعدات الانتخابية والتوعية العامة.

١٠ - وترحب المفوضية بالعودة الطوعية إلى الوطن وعملت بنشاط من أجل تعزيز المشاريع المجتمعية في مناطق الأصل تحقيقاً لذلك. غير أنها تشعر بقلق عميق إزاء الظروف الصعبة التي يواجهها العائدون في أغلب الأحيان، وخاصة الافتقار إلى المرافق الأساسية والمؤسسات نتيجة للصراع والإهمال وعدم الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان واحتمالات فشل المحاصيل والافتقار إلى الخيارات العملية لتوليد الدخل. وحماس هؤلاء العائدين وما يحدوهم من آمال يمكن أن تكون قصيرة الأجل في هذه الظروف وقد تغرهم مغادرة البلاد مرة أخرى. واحتياجاتهم في هذه الظروف هائلة ويحترس اللاجئون أنفسهم من العودة إلى الوطن في أغلب الأحيان. وعلى المجتمع الدولي أن يتفهم أهمية التحسينات التي يمكن تحقيقها على وجه السرعة من أجل كسب الثقة من جانب الأشخاص في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتقوم المفوضية بالنهوض بالعائدين في حالة توفر الظروف الدنيا فقط وعندما تكون قادرة على التحقق من أن العائدين سوف يكونون في مأمن عقب العودة إلى الوطن.

١١ - ويتجاهل المجتمع الدولي بشكل روتيني حقيقة أن العائدين لا يمكنهم أن يعيشوا على الأمل وحده، ويتميز بعدم الفعالية في التصدي لمشاكل الانتقال في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم فإن المفوضية ترحب بإنشاء لجنة بناء السلم وتتوق إلى العمل معها بنشاط. وقد أعارت موظفاً إلى أحد مكاتب دعم بناء السلم وسوف تشترك بالكامل في تطوير وتنفيذ استراتيجيات لبناء السلم التي تم استحداثها في بوروندي وسيراليون.

١٢ - وفي العام الماضي، كانت الفرق الطارئة بالمفوضية نشطة في لبنان وتيمور الشرقية وشمال باكستان وشمال كينيا. وعلى صعيد العالم تعمل المفوضية على زيادة سرعتها وكفاءتها في نشر الموظفين الخبراء والمعونة الغوثية. غير أن نطاق تدخل المفوضية محدود للغاية في أغلب الأحيان في حالات الأزمات؛ مثلما في دارفور. وفي العراق أدى ازدياد التشرد بالمفوضية إلى إعادة بحث عملها وأولوياتها في أنحاء المنطقة. ولا يوجد إطار واضح لممارسة المسؤولية المتعلقة بالحماية.

١٣ - وفي أوائل عام ٢٠٠٦، سارت المفوضية في طريق الإصلاحات الهيكلية والإدارية بغية أن تصبح أكثر مرونة وأكثر فعالية وموجهة إلى النتائج بدرجة أكبر. ويمكن أن تعكس هذه العملية أيضاً إصلاحات أوسع من جانب الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق باستعراض آليات الإدارة والمراقبة. وترمي المفوضية إلى ضمان أن إجراءاتها وهيكلها وموظفيها قادرون بالكامل على مواجهة التحديات الجديدة. وتحقيقاً لذلك، فهي تقوم ببحث نوع الدعم الميداني الذي يمكن توصيله إلى نقاط التسليم بشكل أوثق، وفاعلية تكلفة خدماتها الإدارية ومسألة ما إذا كانت هذه الخدمات ينبغي أن تبقى في جنيف أو يعاد نقلها. وتقوم المفوضية في الميدان بإعادة تقييم نشر موظفيها ونطاق وأثر أنشطتها بالمقارنة بالأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال المشاركات مع الوكالات الأخرى.

١٤ - وقال إنه ينبغي للمفوضية أن تستجيب لنواحي القلق المشروعة لدى موظفيها. ومن شأن الإصلاحات أن تساعد على تحسين ظروف العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية سيتم قريباً الأخذ بدراسة استقصائية سنوية وشاملة للموظفين وإطار تقييم للإدارة. كما أن المفوضية تعالج أيضاً المشكلات المتعلقة برفاهية الموظفين في مراكز العمل الصعبة، وسوف تمتثل بالكامل للحد الأدنى من معايير الأمن التشغيلية، مهما كانت التكاليف. وأشاد بشجاعة وتضحيات موظفي المفوضية الذين فقدوا حياتهم في العام الماضي.

١٥ - وينبغي للمفوضية أن توجه مواردها في المقام الأول نحو توفير المساعدة المباشرة للاجئين - بما في ذلك دعم العودة إلى الوطن، وإمكانية الحصول على الأدوية ومنع العنف الجنسي والرد عليه، ونحو الوكالة ذاتها عندما يكون ذلك ضرورياً على وجه الدقة. غير أنها تحتاج إلى الدعم السياسي والمالي. وفي هذا الشأن، يرحب بالزيادة التي لا بأس بها في مساهمات المانحين في عام ٢٠٠٦ ويناشد الدول التي تتحمل ذلك أن تفعل المزيد. ونظراً للدور الموسَّع للمفوضية، فإنه يأمل في أن يزيد المانحون الرئيسيون مساهماتهم. وقد تلقت المفوضية أيضاً دعماً في عام ٢٠٠٦ من الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، مما أتاح لها أن تعالج حالات طارئة جديدة في سري لانكا وتيمور الشرقية والتدفق الأخير للاجئين الصوماليين في كينيا ودعم العمليات التي تشكو من قلة الأموال بشكل مزمن في أنحاء أخرى من أفريقيا. وقد استفادت أيضاً ميزانياتها التكميلية لعمليات الإعادة إلى الوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وحماية المشردين داخلياً في دار فور من الأموال التي تم تجميعها.

١٦ - وتلتزم المفوضية بالوفاء بولايتها على نحو إنساني ويتواضع وفعالية وتصر على جهودها الرامية إلى الوصول إلى عدد أكبر من الذين بحاجة إلى حمايتها.

١٧ - **السيد باسل** (أفغانستان): قال إن حكومته عاقدة العزم على التغلب على تركة سنوات من الصراع، وتبذل كل جهد من أجل تهيئة الظروف الضرورية للعودة الطوعية الآمنة والكريمة وإعادة إدماج اللاجئين الأفغان والمشردين داخلياً. غير أن المشكلات المحددة في الفقرتين ٣٨ و٣٩ من تقرير المفوض السامي والافتقار إلى المشروعات الاقتصادية

الرئيسية التي يمكن أن توجد أعمالاً كانت من بين الكثير من الصعوبات التي تواجه العائدين. وهناك تركيز كبير للعائدين في المدن الحضرية الرئيسية وأدى نقص المأوى والخدمات الأساسية إلى وضع عبء ثقيل على الموارد المحدودة. وفي حين أنه اعترف بالعبء الثقيل الواقع على البلدان التي تستضيف اللاجئين الأفغان، فقد أكد أهمية مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحماية اللاجئين.

١٨ -وإذا أخذنا في الاعتبار الدروس المستفادة من الحالة في أفغانستان وواقع أن عودة اللاجئين على نطاق واسع قد ضاعفت المشكلات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراعات، فإنه يسأل المفوض السامي ما إذا كانت المفوضية يمكن أن تبحث إمكانية اتخاذ الترتيبات لعودة تدريجية للاجئين والمشردين داخلياً، مما يتيح لحكومة البلد المعني تقديم الخدمات، وكفالة العودة الآمنة والكريمة للاجئين، وتهيئة الظروف المفضية إلى التوطين في مناطق خارج المراكز الحضرية.

١٩ - ولاحظ أن اللاجئين يصبحون في الغالب مدمجين اجتماعيا في البلدان المضيفة التي ينضمون فيها إلى قوة العمل. وباعتبار أن عملهم يجعلهم يستحقون بعض الحقوق والاستحقاقات الاجتماعية، فإنه يسأل المفوض السامي كيف ينظر إلى مأساتهم في هذه الحالات.

٢٠ - **السيد أنطونيو غوتيريز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن الحالة في أفغانستان تمثل جانباً من جوانب الفشل العظمى للمجتمع الدولي في توفير مساعدات فعالة خلال فترة الانتقال. وفي حين أن المجتمع الدولي قادر للغاية على الاستجابة لحالات الطوارئ ويعرف جيداً أن يقدم الدعم للبلدان في حالات الأزمة، فإن الاستجابات في مجال التنمية تتجه إلى أن تكون بطيئة، والمعونة الفعالة غالباً ما تأتي متأخرة للغاية. ويتسم بناء القدرات وإنشاء إدارة صالحة بأنها عمليات مطولة، وينبغي أن يتم الإعمار والتنمية في الفترة الانتقالية.

٢١ - ومن ثم فإنه من الأمور الأساسية تعجيل التعاون فيما بين الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومجتمع المانحين، حتى يمكن ضمان إجراء التحسينات السريعة في هذه الحالات، بما في ذلك المشروعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والمتعلقة بالهياكل الأساسية، وإجراء تحسينات في مختلف المجالات الاجتماعية وتقديم الدعم للمجتمعات الريفية في إعادة قيام الأنشطة الاقتصادية. وهذه التدابير حيوية في تثبيت السلام وتمكين المشردين داخلياً واللاجئين من العودة إلى ديارهم.

٢٢ - وفي حين توافق المفوضية على أنه من الضروري تنظيم حالات العودة تدريجياً وفي ظروف من السلامة والكرامة وأنها سوف تبذل أقصى ما في وسعها لجعل هذه العودة تدريجية، فقد علمت من التجربة أنه عندما تنتهي الصراعات فإن عدداً كبيراً من الأشخاص يرغبون في العودة إلى ديارهم سريعاً وغالباً فوراً، وما لم تدعمهم المفوضية، فإنهم سوف يتصرفون حسب ما يوافقهم. وبالتالي فإنه من الصعب أحياناً التوفيق بين إرادة الأشخاص والحاجة إلى نهج تدريجي.

٢٣ - وقال إن المفوضية تواصل التعاون مع حكومتي أفغانستان وباكستان لتمكين اللاجئين المتبقين من العودة إلى ديارهم وزيادة فاعلية آليات الحماية. وترفض كل من الحكومتين فكرة العودة الإجبارية التي تلقى التشجيع باعتبار التعقيد المتزايد للحالات الإقليمية. وهناك قدر أكبر من الحوار بين هذين البلدين والبلدان الأخرى حول المشكلات المتعلقة بحالات التدفق والتحرك والهجرة فيما بينها. والاتفاقات الإقليمية فيما بين الدول أمر حاسم في إدارة هذه التحركات بطريقة كريمة وفعالة.

٢٤ - **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): أعرب عن تقديره لما تضطلع به المفوضية من أعمال لمساعدة أوزبكستان في استقبال لاجئين من أفغانستان وطاجيكستان ومساعدتهم بعد ذلك في العودة إلى ديارهم.

٢٥ - وأشار إلى الفقرتين ٢٠ و٤٤ من التقرير فيما يتعلق بتحديد مركز الطوارئ وإعادة توطين اللاجئين الأوزبيكيين في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقال إنه من الصعب فهم السبب الذي من أجله ارتأت المفوضية أنه من المناسب منح مركز اللاجئ إلى الهاربين من العدالة الذين اتهموا بجرائم جنائية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في أنديجان. وقد طلبت حكومة أوزبكستان تسليمهم وفقاً للقواعد الدولية.

٢٦ - **السيد أنطونيو غوتيريز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن المفوضية قررت، بالتعاون الوثيق مع حكومة قيرغيزستان، أن مركز المواطنين الأوزبيكيين المعنيين ينبغي أن يتحدد في مكان بعيد عن الأحداث التي وقعت، وهو ما يتفق مع الإجراء العادي للمفوضية. ويشمل إجراء إعادة التوطين، تطبيقاً دقيقاً لمنهجية المفوضية لتحديد مركز اللاجئ، التي تأخذ في الاعتبار عدداً من الاهتمامات من أجل التأكد من أن منح مركز اللاجئ تم وفقاً للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد قبلت أيضاً بلدان إعادة التوطين للاجئين وفقاً لهذه الصكوك. ولا يمكن لأي ترتيبات ثنائية تتعلق بالتسليم أن تنسخ قانون اللاجئين الدولي.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/61/18، و186، و260، و335)

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان (تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

٢٧ - **السيد أكرم** (باكستان): تحدث عن البند ٦٦، وقال إن الاعتراف العالمي بحق الشعوب في تقرير المصير هو الذي أدى إلى استقلال معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتحقيق أكثر حقوق الإنسان الجماعية أساسية هو شرط مسبق لكفالة جميع حقوق الإنسان الأخرى، ووجوده يستمر في بعث الأمل فيما بين الملايين من الفقراء والضعفاء المحرومين من الحق في تحديد معالم مصيرهم.

٢٨ - ويحتاج الأمر إلى إعادة تأكيد أربعة مبادئ ترتبط بذلك الحق باستمرار: هي أن الاحتلال بالقوة لأرض شعب تم الاعتراف بحقه في تقرير المصير يعد انتهاكاً للقانون الدولي والميثاق؛ أن الحق في تقرير المصير لا يمكن أن يمارس بحرية إلا إذا لم يكن مقيداً بقسر أو نفوذ سافر ومقنع؛ ولا يمكن ممارسته بحرية في ظل ظروف من الاحتلال الأجنبي والقمع الأجنبي؛ وأنه ثابت ولا يمكن القضاء عليه بمرور الوقت؛ ولا يمكن النيل من شرعية نضال الشعوب من أجل تقرير المصير بتلطيخه بفرشاة الإرهاب الملوثة بالقطران.

٢٩ - وقال إنه تم إنكار حرية ممارسة الحق في تقرير المصير في عدة أجزاء من العالم مثل جامو وكشميري, وفلسطين. وقد مرت ستة عقود منذ أن وعد الشعب الكشمير بممارسة ذلك الحق من قِبَل مجلس الأمن، الذي أعلن أكثر من مرة أن مستقبل المنطقة سوف يتقرر من خلال استفتاء حر وحيادي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة. وباكستان التي نالت استقلالها ذاته من خلال ممارسة ذلك الحق قد أقامت موقفها من مسألة كشمير على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

٣٠ - وبعد عقود من المواجهة والصراع، وبصفة رئيسية حول جامو وكشمير، شاركت باكستان والهند في حوار ثلاثي السنوات لحل المسألة، مما أدى إلى اتفاق حول عدة تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك استئناف روابط النقل في أعقاب زلزال ٢٠٠٥، وقدم رئيس باكستان عدة أفكار خلاقة واتفق على مواصلة البحث عن خيارات مقبولة لدى الطرفين من أجل تسوية سلمية من خلال المفاوضات. وثمة حاجة الآن لاستغلال نقاط التلاقي والحد من نقاط الاختلاف. وسوف يتطلب أي حل دائم مرونة وشجاعة من كلا الجانبين وأن يكون مقبولاً لدى باكستان والهند وفي المقام الأول لدى شعب كشمير.

٣١ - **السيدة أسكوبار - غوميز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلادها ترفض أي شكل من أشكال التمييز. وأي مبدأ للتفوق يقوم على أساس المميزات العنصرية هو مبدأ كاذب من الناحية العلمية، وخاطئ أخلاقياً، وغير عادل اجتماعياً وخطير سياسياً. وتفتخر فنزويلا، وهي مجتمع متعدد الإثنيات، ومتعدد الثقافات، ويتألف من السود والبيض والشعب الأصلي، وأخيراً من المهاجرين من جميع أركان العالم، بخليطها العنصري وخلقت ثقافة للتسامح واحترام التنوع. وبموجب دستورها، يحق للمهاجرين الإقامة والجنسية المزدوجة.

٣٢ - ووفقاً لبرنامج عمل دربان، فإن البلد يسعى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وخاصة ضد جماعات السكان الأصليين والأفريقيين الفنزويليين. وهم عادة ضحايا التنميط العنصري؛ وهذه الجماعات تشترك مباشرة في جميع مراحل الخطة الوطنية، وخاصة في برامج القضاء على الفقر، وهو الآن السبب الرئيسي للتمييز والتعصب. والتدابير المتخذة لتحقيق ذلك تشمل إنشاء لجنة رئاسية لمحاربة التمييز في نظام التعليم الفنزويلي.

٣٣ - وقالت إن وفدها يرحِّب بمبادرة المجتمع الكاريبي (الكاريكوم) في تقديم أول مشروع قرار احتفالاً بالذكرى المائتين للقضاء على تجارة الرق عبر الأطلنطي، ومن ثم يغرس في الذاكرة البشرية الجماعية مصير الملايين الذين قدموا حياتهم في العبودية بسبب لون بشرتهم أو ثقافتهم أو طريقة تفكيرهم، وإدراج هذه الذكرى في جدول أعمال الأمم المتحدة.

٣٤ - ومع ذلك، مازال التمييز والعنصرية وعدم المساواة قائمة. ومن المهم التنبه إلى قيام أشكال جديدة وناشئة من التمييز. وفي حين أن الأغلبية الساحقة من العالم تحارب التعصب، فإن الإمبراطوريات تبني جدراناً تقوم على أفكار العنصرية أو التفوق الوطني. ومن المؤسف أن الإرهابيين في الولايات المتحدة يعاملون وكأنهم مهاجرون متميزون في حين أن المهاجرين من الجنوب يعاملون مثل الإرهابيين. ويجري ملاحقة المهاجرين ومطاردتهم واصطيادهم واستغلالهم. وأعربت عن أملها في أن يتم قريباً تسليم الإرهابي لويس بوسادا كاريليس الذي تحميه حكومة الولايات المتحدة، هو وأفراد آخرون متهمون بشن هجمات ضد المباني الدبلوماسية في فنزويلا.

٣٥ - وفيما يتعلق بتقرير المصير، فإن حكومتها ترفض أي محاولة لمنع الشعوب من تقرير المصير والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، وهي تخوض قضية مشتركة مع بورتوريكو والأرجنتين وفلسطين. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى النهوض ببرامج لتزويد ضحايا التعصب الفعليين أو المحتملين بإمكانية الحصول على التنمية. وما لم يتم وقف أوجه عدم التوازن في العالم وعكس اتجاهها، فما من جدران ستكون كافية لمنع حركة جحافل الفقراء في أنحاء العالم بحثاً عما تنكره عليهم دائماً أقوى دولة في العالم. وقد حان الوقت للأمم المتحدة لمحاربة العنصرية مثلما فعلت في مسائل

أخرى حتى يمكن تحقيق نظام دولي يتصف بقدر أكبر من العدل.

٣٦ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إنه على الرغم من أن الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز وإعلان وبرنامج عمل دربان قد عملا على تحقيق تقدم لا ينكر في مكافحة العنصرية وتحقيق انسجام اجتماعي، فإن أحكامهما لم يتم بعد تنفيذها بالكامل. وواقع أن العنصرية أصبحت شائعة يشكل تهديداً حقيقياً للتقدم الديمقراطي وثقافة التسامح، وكل منهما لا غنى عنه لمجتمع متعدد الثقافات.

٣٧ - وقد حان الوقت لعكس ذلك الاتجاه، وتتمثل إحدى الطرق في اعتماد عملية استعراض دربان التي اقترحتها مجموعة الـ٧٧ والصين في مشروع قرارها بشأن التمييز العنصري، مما يمكن المجتمع الدولي من تجديد التزامه بمحاربة العنصرية وتحقيق التزامه بالتقدم في ذلك وقياسه ورسم معالم طرق لتنفيذ توصيات المقررين الخاصين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدها اقتراح الكاريكوم الاحتفال بالذكرى المائتين للقضاء على الرق في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٨ - وأعربت عن قلقها من الأشكال المعاصرة للتمييز، بما في ذلك التشهير الديني، وخاصة كراهية الإسلام، وقالت إن الأزمة قد تولدت عن عدم مسؤولية وسائط الإعلام التي هاجمت المسلمين في العام الماضي، وأقدس رموزهم، وقد تم تبرير هذا السلوك بذريعة حرية التعبير، مع تجاهل تام لتحريم أي شكل من أشكال التحريض على العنف والكراهية العنصرية أو الدينية، الموضح في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقيام مجلس حقوق الإنسان بتنظيم مؤتمر حول الحوار بين الحضارات سوف يكون فرصة طيبة لتجديد التحالف بين الثقافات والحضارات مما يؤدي إلى تعايش يتميز بالانسجام بين الأمم، ويعزز دور الأمم المتحدة في الحوار بين الأديان والثقافات.

٣٩ - وقد أتاح الحق في تقرير المصير لمعظم الشعوب أن يكون لها تمثيل في الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبها، وتخليص أنفسهم من نير الاستعمار. وقد انتظر شعب الصحراء الغربية لثلاثة عقود ممارسة ذلك الحق، وعلى الرغم من الموافقة الإجماعية من جانب مجلس الأمن، فإن خطة السلام لعام ٢٠٠٣ لم يتم تنفيذها بعد، ولم يعقد أيضاً الاستفتاء حول تقرير المصير الذي يدعو إليه اتفاق هيوستون. ومن شأن تأجيل الاستفتاء والسعي إلى حل بديل، تقويض دور المنظمة وإطالة أمد معاناة الشعب الصحراوي وانتهاك حقوقه.

٤٠ - وفي فلسطين المحتلة أيضاً، فإن الشعب الفلسطيني ما زال ينكر عليه حقه في تقرير المصير وتطلعاته المشروعة لبناء دولته على أرضه. ومن شأن التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية في فلسطين والصحراء الغربية، مع احترام حقوق شعبيهما، أن يعزز جهود المجتمع الدولي لإقامة سيادة القانون الوطني والمحلي.

٤١ - **السيد الدوكالي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن إعلان ديربان يمثل جزءاً هاماً من جهود المجتمع الدولي لمحاربة العنصرية والتمييز الديني. ومع ذلك، فما زالت هذه الظاهرة في التصاعد. ويدين وفده تشويه الدين، وخاصة أعمال معينة موجهة ضد المسلمين في السنوات الأخيرة. وعقب الأحداث المأساوية في عام ٢٠٠١، تم خلط الإرهاب بالإسلام وتم شن حملة وحشية في البلدان الغربية، سمحت بدورها بصعود حركات الجناح اليميني المتطرف. وهذه الحركات أتاحت نشر كراهيتهم للإسلام والأفكار المتعلقة بالتفوق الإثني والثقافي في وسائط الإعلام تحت ذريعة حرية التعبير، مفضلين الصدام بين الحضارات على الحوار الحق بين الأديان والقائم على الفهم والاحترام المتبادلين.

٤٢ - وقال إن حكومته تؤيد خطط الكاريكوم للاحتفال بالذكرى المائتين للقضاء على الرق. وهي طرف في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم المرتزقة. واستخدام الشركات الخاصة لأغراض عسكرية ليس أقل من وسيلة جديدة لاستخدام المرتزقة. ويحث وفده جميع البلدان على التقيد بهذه الاتفاقية. والجماهيرية العربية الليبية طرف أيضاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وهي تلحظ بشعور من القلق ارتفاع موجة التمييز العنصري وسوء معاملة اللاجئين والمهاجرين في البلدان المتقدمة النمو وتدعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ جميع اتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز وحماية المصالح المشروعة للعمال المهاجرين وحقوقهم.

٤٣ - وتؤيد حكومته حق الشعوب في تقرير المصير. وهي تلحظ مع القلق البالغ معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأعمال القسر والتمييز ضدهم. وهي تشعر بالقلق أيضاً إزاء الهدم المستمر لمنازلهم وترحيلهم واقتلاع أشجار الفاكهة وبناء الجدار العازل، على الرغم من اعتراضات المجتمع الدولي وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

٤٤ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لقرابة أربعة عقود، قد حرم من الحق في تقرير المصير من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال بأبشع طريقة ممكنة. ويتعارض تقرير المصير تعارضاً أساسياً مع الاحتلال الأجنبي. وقد أسفر الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاك منتظم لمجموعة من الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في حرية الفرد وأمنه، والحق في التنقل، والحق في السيطرة على موارده الطبيعية، وغير ذلك من حقوق كثيرة. وتشمل الانتهاكات بناء مستوطنات غير شرعية، وإغلاق المساكن والمحلات التجارية، وإقامة نقاط للتفتيش، وهدم المنازل، ومصادرة الأرض، وتدمير المحاصيل، وقيام المستوطنين غير الشرعيين وقوات الاحتلال بأعمال تقتيل وحشي.

٤٥ - وتستخدم إسرائيل الدبابات والطائرات واختراقات حاجز الصوت لإلقاء الرعب في نفوس السكان الفلسطينيين المدنيين. وقد أسفرت القوة الكاملة لترسانة إسرائيل القاتلة عن وفاة أكثر ٤ ٣٠٠ فلسطيني، بمن في ذلك ٨٥٠ طفلاً، وعن إصابة ما لا يقل عن ٥٠ ألف شخص، وكثير منهم يعانون من إصابات دائمة.

٤٦ - ويمثل جدار إسرائيل التوسعي ومصادرة الأراضي الفلسطينية، اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، انتهاكاً للقانون الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتعمل المستوطنات غير القانونية وجدار الفصل العنصري على تقويض خطير للسلامة الإقليمية ووحدة الأراضي الفلسطينية، مما يجعل الرؤية المتعلقة بالحل القائم على إنشاء دولتين، وتمتع الشعب الفلسطيني حقاً بتقرير المصير، مستحيل تقريباً.

٤٧ - ولن يذعن الشعب الفلسطيني أبداً للاحتلال أو يجبر بالوسائل العسكرية للتخلي عن نضاله المشروع من أجل الحرية والاستقلال. وتمتع الشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير والاستقلال أمر ضروري للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وسوف يقدم وفدها مشروع قرار حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وهي تثق في أن الدول الأعضاء سوف تبعث برسالة تضامن قوية مع الشعب الفلسطيني من خلال اعتماد القرار بتوافق الرأي.

٤٨ - **السيد سينها** (الهند): قال إن التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان أمر جوهري لتعزيز الانسجام الاجتماعي بين الجميع. والدعوة المقدمة من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية من أجل تعزيز الرابطة بين

النضال ضد العنصرية وكره الأجانب والاعتراف بتعدد الثقافات وتعزيزه أمر يستحق المزيد من البحث.

٤٩ - وقد قام المهاتما غاندي بإسهام تاريخي في جهود مكافحة العنصرية. وتم بالتالي إدراج أنواع كافية من الحماية في الدستور الهندي وقانون العقوبات الهندي ضد نشر الأفكار التي تروج للشقاق وعدم الانسجام في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم قطاع قوي وملتزم وغير حكومي في الهند التأييد اللازم للقضاء على التمييز.

٥٠ - وقال إن الهند قامت بدور قيادي في النضال من أجل تصفية الاستعمار وكانت في طليعة الحركة الرامية إلى ضمان حق الشعوب في تقرير المصير. وفي حالة فلسطين، فإن هذه المهمة لا تزال غير مكتملة. وقد حافظت الهند على دعمها الذي لا يتزعزع لشعب فلسطين وتضامنها معه تحقيقاً لهذا الغرض. وقد انضمت الهند إلى مشاعر التنديد والقلق إزاء دورة العنف الذي لا ينتهي والتي تميز ذلك الصراع. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، وخصوصاً لجنة الأربعة، أن يعمل عن كثب مع الأطراف من أجل أن يعيش شعب فلسطين وإسرائيل في سلام، وجنباً إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ومن ثم تحقيق الحق في تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني. ونضال الشعب الفلسطيني الشرعي من أجل الحرية لا ينبغي تقويضه عن طريق مساواة ذلك النضال بالأنشطة الإرهابية.

٥١ - وما من حق، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، ينبغي استخدامه كأداة لتعزيز التخريب وضرب التلاحم السياسي أو الوحدة الإقليمية للدول الأعضاء. ولا يمكن إساءة استعمال الحق في تقرير المصير لتشجيع الانفصال وتقويض التعددية والدول الديمقراطية. ولا يمكن إضفاء الشرعية على الفصل الإثني والديني بحجة أن المجتمعات تحتاج إلى أن تتشكل وفق خطوط منسجمة قبل أن تتسم بالتسامح إزاء التنوع وقبول تعدد الثقافات. ومثل هذه النظرة لن تساعد فقط إلا قوى الإقصاء الإثني والديني والعنصري.

٥٢ - **السيد مارتيروسيان** (أرمينيا): قال إن كثيراً من الصراعات غير المحلولة حالياً تنجم عن قمع تطلعات الشعوب إلى تقرير المصير. والذين ينكرون ذلك الحق غالباً ما يحتجون بمبادئ السيادة والوحدة الإقليمية بينما يتجاهلون المنظور المتعلق بحقوق الإنسان، وهو الأمر الحاسم بالنسبة لأمن ورفاهية تنمية الشعوب المعنية.

٥٣ - وقال إن هناك أشكالاً مختلفة لتقرير المصير، بما في ذلك الانفصال، والتكامل التام، والاستقلال الذاتي، والكونفيدرالية وكل دعوى للمطالبة بتقرير المصير ينبغي أن تقوم على وقائع الحالة الموضوعية وعلى أساس الخلفية التاريخية والسياسية والقانونية. والعامل المحدد في كل هذه الدعاوى هو مستوى الثقة بين مختلف المكونات، بما في ذلك الثقة في السلطة المركزية واستعدادها لضمان كرامة وحقوق جميع مواطنيها بغض النظر عن خلفيتهم العنصرية أو دينهم أو ثقافتهم أو معتقداتهم.

٥٤ - ومن المستحيل الثقة بحكومة ذات سجل ينطوي على التمييز ضد مواطنيها واضطهادهم، بما في ذلك المذابح والتطهير الإثني، وحتى الحرب كاملة النطاق. والشعوب التي عليها أن تدافع عن حياتها ضد حكومة متعسفة ونجحت في إقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من الصعب أن توافق على العودة إلى سيادة حكومة تعتبر الديمقراطية معروفاً وليس واجباً.

٥٥ - والاستفتاءات هي من بين أكثر الوسائل فعالية في تحديد مستوى ثقة الشعب في حكومته، وهي لا تسفر آليا عن الانفصال. غير أنه بغض النظر عن شكل تقرير المصير الذي يتم اختياره، من الضروري تهيئة الفرصة أمام الشعب لتقرير مستقبله.

٥٦ - **السيدة أيلون شاهار** (إسرائيل): قالت إن إسرائيل تعرف من واقع التجارب المريرة ما تسببه العنصرية من أذى عميق، لأن ذلك كان واقعاً بالنسبة للشعب اليهودي لعدة قرون. وتكرر إسرائيل التزامها الثابت بمعارضة جميع أشكال العنصرية والتمييز.

٥٧ - وقالت إنه أصبح من الشائع للغاية ارتكاب جرائم دافعها العنصرية. وقد شهد عام ٢٠٠٥ تصاعداً كبيراً في عدد الحوادث المعادية للسامية في أنحاء العالم. وقد عمل تقرير برلماني بريطاني بشأن معاداة السامية في المملكة المتحدة على توثيق هذا الاتجاه الواضح وأشار إلى الحاجة الملحة لدراسة أكبر وجمع البيانات.

٥٨ - وقد اكتسحت الموجة القبيحة الأخيرة لمعاداة السامية كلاً من أوروبا والشرق الأوسط. وكانت إيران، بصفة خاصة، مصدراً لأسوأ حملة معادية للسامية شهدها العالم. فقد أنكر رئيسها مراراً وتكراراً المحرقة ودعا علناً إلى محو إسرائيل من الوجود. وهذه الأقوال المشؤومة والرامية إلى التحريض على شن هجمات عنيفة ضد إسرائيل والشعب اليهودي في أنحاء العالم، هي دعوة لليقظة أمام المجتمع الدولي للوقوف بشكل حازم لا يتزعزع ضد ذلك النظام الخطر وإدانة أيديولوجية العنصرية.

٥٩ - وقد اقترن ارتفاع عدد الحوادث المعادية للسامية في أنحاء العالم بموجة متعمدة من الأقوال السياسية الممزوجة بمعاداة السامية. وتؤيد إسرائيل الحوار السياسي الجاد، باعتبارها دولة ديمقراطية ذات مجتمع تعددي ومفتوح. وهذه الأقوال تتردد لدى الرأي العام الإسرائيلي يومياً. غير أن هناك توازناً دقيقاً بين الحرية المشروعة للتعبير، حتى ولو كانت آراء غير شعبية، والتحريض. وتتفق إسرائيل مع استنتاجات المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية في تقريره (A/61/335) بشأن الزيادة في البرامج السياسية العنصرية.

٦٠ - وخلال المحرقة، وقف معظم العالم صامتاً في حين انطلق أفظع عنف لإبادة الجنس. ومن المؤسف، مثلما في حالة رواندا في عام ١٩٩٤، وأخيراً في دارفور، أن المجتمع الدولي لم يتعلم الدرس المستفاد من ذلك.

٦١ - غير أن هناك علامات مشجعة على أن الكفاح ضد معاداة السامية والعنصرية في السنوات الأخيرة قد اكتسب قوة دفع جديدة. وتؤيد إسرائيل دعوة المقرر الخاص إلى محاربة العنصرية من خلال الوسائل السياسية، بما في ذلك التشريعات المناسبة، والالتزام الطويل الأجل بالتعليم من خلال الحوار الشامل للثقافات والقائم بين الأديان. وللمجتمعات الدينية من جميع التقاليد دور تقوم به أيضاً ويمكن أن تكون فعالة في تهدئة العناصر الراديكالية. ومما يشجع إسرائيل اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٠/٧ بشأن إحياء ذكرى المذبحة. وينبغي أن يعمل التصعيد الواسع الانتشار للعنصرية ومعاداة السامية بصفة خاصة، كدعوة إلى العمل من أجل تنفيذ هذا القرار بالكامل.

٦٢ - **السيد تولبوري** (مولدوفا): قال إنه في مولدوفا، يسود احترام الهوية الإثنية والثقافية والدينية واللغوية لجميع المجتمعات الإثنية. وقد استعرضت حكومته وعدَّلت تشريعاتها الوطنية لتحقيق المجانسة في العلاقات الإثنية ومحاربة جميع أشكال التمييز.

٦٣ - وأضاف أن تشريعات مولدوفا بشأن الجنسية واللغة الرسمية هي من بين أكثر التشريعات تحرراً في شرق أوروبا. وفي عام ١٩٩١، عندما استعادت مولدوفا استقلالها وسيادتها، منح جميع الذين يقيمون في أراضي مولدوفا، بغض النظر عن أصلهم الإثني أو دينهم أو عنصرهم، الجنسية المولدوفية. ويحمي القانون المولدوفي الحقوق الدستورية

للمواطنين وحرياتهم بغض النظر عن لغتهم. ويحمي القانون المولدوفي أيضاً حقوق الأقليات الوطنية، ويحظر أي شكل من أشكال التمييز ضدهم، ويساعد على الحفاظ على هويتهم الإثنية والثقافية والدينية واللغوية ويعززها. وقد أعلنت مولدوفا رسمياً مجتمعاً متعدد الثقافات ومتعدد الإثنيات. كما وقَّعت مولودوفا أيضاً على عدد من المعاهدات الثنائية مع دول لديها أقليات إثنية في إقليمها، بما في ذلك أوكرانيا والاتحاد الروسي وتركيا وبلغاريا وبيلاروس وبولندا.

٦٤ - وعملت حكومته أيضاً على تعزيز المناهج الأكاديمية وأقامت برامج بشأن حقوق الإنسان لتعزيز احترام جميع الكائنات والشعوب البشرية. وكفلت الحق في اختيار لغة التعليم على جميع المستويات. وأدرجت تاريخ الأقليات الوطنية ضمن جهود لتعزيز التفاهم المتبادل وأرست أساس مجتمع متعدد الثقافات.

٦٥ - وبذلت حكومته جهوداً لتحسين حالة الغجر في مولدوفا، بما في ذلك تدابير لتعزيز العمالة والالتحاق بالمدارس وثقافة الشباب. وتعمل حكومته على تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ ولم تسجل أي حالات للأعمال التمييزية كما هي محددة في الاتفاقية في مولدوفا. وسوف تواصل حكومته التعاون مع المجتمع الدولي في القضاء على التمييز العنصري أينما يحدث.

٦٦ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الأمثلة الأخيرة على كره الأجانب والتمييز ضد الأجانب فضلاً عن تشويه الأديان، وخاصة كراهية الإسلام في البلدان المتقدمة النمو، هي مصدر قلق وينبغي إعطاء الأولوية في الاهتمام بمعالجة هذه القضايا.

٦٧ - ولا ينبغي قبول الاحتلال الأجنبي أو السماح به، كما أن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي. وأضافت أن حكومتها تبذل جهوداً لا تكل لدعم نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والحكم الاستعماري حتى يمكنها أن تمارس حقها في تقرير المصير. وتلحظ مع الأسف أنه، على الرغم من الكثير من القرارات المتعلقة بفلسطين التي اتخذها مختلف الهيئات، فقد عجزت عن تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بالحق في تقرير المصير. وما زال اللاجئون الفلسطينيون يأملون لنحو ٥٠ سنة في أنهم سيعودون إلى ديارهم التي طردوا منها بمعرفة دولة الاحتلال الإسرائيلية والقوة المسلحة وإرهاب الدولة والمذابح الدموية، انتهاكاً للقانون الدولي.

٦٨ - وقالت إن العنصرية هي من بين أخطر الظواهر وتقوم على التفكير المتطرف الذي يمكن أن يترجم بسهولة إلى ممارسة. وقد انتشرت العنصرية، وخاصة ضد العرب والمسلمين، بذرائع مختلفة بما في ذلك الجهود الرامية إلى محاربة الإرهاب. وكما أشار المقرر الخاص في بيانه، فإن التشريعات المعادية للإرهاب تقوم على اعتبارات عنصرية صرفة في بعض البلدان وفضلاً عن ذلك، تقوم بعض المناهج السياسية على العنصرية وكره الأجانب. وتنعكس العنصرية في استنساخ الرسوم الكاريكاتورية في الصحف اليومية الأوروبية، مما أثار سخط المسلمين في العالم أجمع. وتتجاوز الرسوم الكاريكاتورية مبدأ حرية التعبير وتخالف القواعد الدولية التي تقيم توازناً بين حرية التعبير وحرية التدبُّن وتحظر التحريض على الكراهية. وتعكس هذه الممارسات افتقاراً إلى الحساسية واحترام العقائد الدينية وتدل على أن بعض الدول تفضل المواجهة على الحوار.

٦٩ - **السيد بيترانتو** (إندونيسيا): أعرب عن قلقه لتصاعد العنف العنصري، وانبعاث أنشطة الرابطات ذات الاتجاهات العنصرية وكره الأجانب في بعض أنحاء العالم، والتي تستخدم التحالفات السياسية لإعلان الشرعية الديمقراطية. وينبغي للدول الأعضاء أن تولى اهتماماً وثيقاً للرابطة القائمة بين محاربة العنصرية وكره الأجانب من ناحية، وبين بناء مجتمع ديمقراطي ونشط ومتعدد الثقافات من ناحية أخرى. وثمة

حاجة إلى استراتيجية لمحاربة العنصرية من خلال التعليم وإلى مبادرات لتشجيع التلاقح بين مختلف المجتمعات الوطنية. ويساعد الحوار من خلال التعليم على غرس الاحترام لمختلف الهويات.

٧٠ - وقال إنه من خلال الحوار فقط سوف يتعلم الغربيون مدى ما هم عليه من خطأ في نسيتهم اتجاه إلى العنف لدى الإسلام. وتحقيقاً لذلك، عملت إندونيسيا على أن تعزز بنشاط الحوار بين الأديان وبين الثقافات من أجل تقويض الإرهاب بينما عززت صوت الاعتدال. وقد استضافت بلده أيضاً مع النرويج أول حوار عالمي بين وسائط الإعلام - والذي سوف يكون حدثاً سنوياً ابتداء من الآن - لزيادة الوعي لدى وسائط الإعلام بالثقافات والأديان المتنوعة دون المساس بحرية التعبير.

٧١ - وقال إن حرية التعبير تنطوي على واجبات ومسؤوليات ويمكن أن تكون لذلك خاضعة للقيود، على نحو ما هو وارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: احترام حقوق أو سمعة الآخرين وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. وينبغي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري أن تضاعف جهودها لمنع الجرائم ذات الدوافع العنصرية وكفالة أن تقوم الدول بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالقانون الجنائي وينبغي اتخاذ إجراء للتصدي للفقر والتخلف اللذين يؤديان إلى ازدهار العنصرية. ونظراً لأن الشراكة في التنمية هي شراكة في السلام ومن ثم في الكرامة الإنسانية، فإنه ينبغي للجنة أن تؤكد أهمية الإرادة السياسية لمحاربة العنصرية وكره الأجانب.

٧٢ - وينبغي إنهاء المعاناة الطويلة للشعب الفلسطيني التي تعزى بقدر كبير إلى العنصرية. وتؤكد إندونيسيا - التي كان حقها في تقرير المصير في أيدي الأجانب لأكثر من ٣٠٠ سنة - على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة.

٧٣ - **السيدة أجالوفا** (أذربيجان): قالت إن سياسة حكومتها وأنشطتها تأخذ في اعتبارها قواعد ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير. ولا يمكن أن ينطبق هذا الحق على السكان الأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ من أذربيجان، نظراً لأنهم أقلية يقيمون في إقليم دولة ذات سيادة.

٧٤ - وأي نزاع حول أي دولة تنتمي إليها منطقة ناغورني كاراباخ لا معنى له، هو والأوهام المتعلقة بحق المجتمع الأرميني في تلك المنطقة في تقرير المصير في إطار الانفصال. وقد دعا مجلس الأمن ومنطقة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وجمعيته البرلمانية إلى الانسحاب غير المشروط لقوى الاحتلال من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وإعادة السيادة إليها وتهيئة الظروف المناسبة للعودة الآمنة للسكان المشردين.

٧٥ - وقالت إن تسوية الصراع يمكن أن يقوم بالدرجة الأولى على أساس استعادة الوحدة الإقليمية لأذربيجان والحفاظ على هوية الأقلية الأرمينية التي تعيش في أراضيها. وفي حين أن القانون الدولي لا يعترف بحق الأقليات في تقرير المصير، فإن بلدها أعاد تكرار استعداده لأن يضفي أعلى درجة للحكم الذاتي على منطقة ناغورني كاراباخ داخل أذربيجان. غير أن الطرف الآخر في الصراع ينبغي أن يذعن لقرارات مجلس الأمن والكف عن فرض تفسيره للقانون الدولي، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

٧٦ - **السيد أميدزماني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اعتماد إعلان وبرنامج عمل دربان كان لحظة حاسمة في الحملة الجماعية ضد العنصرية والتمييز. وأعرب عن تقديره وفده للأعمال المبذولة لتنفيذ هذه الصكوك. واتخاذ عمل

مشترك ضد العنصرية على جميع المستويات أمر لا غنى عنه، وسوف تواصل حكومته التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على هذا البلاء.

٧٧ - وقال إنه يتفق مع المقرر الخاص في أن كراهية الإسلام هو مسألة سياسية وأيديولوجية أكثر منها مسألة دينية. والاتجاه إلى تقسيم العالم على أساس الدين يشكل خطراً حقيقياً على السلام والأمن. واحترام التنوع الثقافي أمر مطلوب، بدلاً من ممارسة، وخاصة من جانب السياسيين والمسؤولين ووسائط الإعلام، الاشمئزاز العلني من الممارسات والأيديولوجيات الدينية. وينبغي حماية الرأي العام من وسائط الإعلام الزائفة من أجل حماية حرية التعبير.

٧٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد بناء هويته المتعددة الثقافات وأن يهيئ مناخاً يفضي إلى التعايش بين الأديان المختلفة. وتشويه الصورة، وخاصة التفسير الأعمى للإسلام وربطه بالإرهاب والعنف، سوف يؤثر على تسامح المجتمعات الإسلامية. والأمر يحتاج إلى جهد عالمي لمحاربة جميع أشكال التمييز العنصري. وسوف تواصل حكومته انتهاج سياسيات تقوم على المساواة والعدل للجميع، ودعا جميع القادة السياسيين إلى مواصلة الجهود الدولية للقضاء على العنصرية والمخاوف المرضية، وبناء مجتمع يضم الجميع ويعكس التنوع الإثني والديني والثقافي الحقيقي لشعوبه.

٧٩ - **السيدة شانغ دان** (الصين): قالت إنها ترغب في توضيح أن وفدها يؤيد الدور الذي يقوم به التعليم في منع التمييز العنصري. وينبغي للتعليم أن يركز على الحقائق التاريخية من أجل مساعدة جيل الشباب على فهم الأمم والثقافات الأخرى وتحسين احترامها؛ ومنع تكرار حدوث مآسي. وينبغي أن ينطبق ذلك على جميع البلدان، سواء كانت متعددة الإثنيات أو غير متعددة، وتتمثل سياسة بلدها في تعزيز العلاقات الودية مع البلدان الأخرى تحقيقاً لذلك.

٨٠ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): تحدثت ممارسة لحق الرد، وقالت إن إسرائيل تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ولكن ليس على حساب سلامة وأمن إسرائيل وشعبها. وقالت إن فلسطين تقودها منظمة إرهابية تعرف بإسم حماس، ورفضها قبول الشروط الأساسية الثلاثة التي حددتها اللجنة الرباعية واعتمدها المجتمع الدولي دليل على أنها غير مهتمة بالعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وفضلاً عن ذلك، أعلن قادة حماس أنهم لا يعترفون بدولة إسرائيل أو حقها في أن تحتفظ بأي جزء من فلسطين، وأن الدم والمدافع هم لغتها.

٨١ - وقالت إن إسرائيل اعترفت منذ فترة طويلة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، على نحو ما حدث في اتفاقات كامب دافيد وغير ذلك من اتفاقات تحترم التطلعات الرامية إلى إنهاء الصراع وتنفيذ هذه الحقوق. غير أن الفلسطينيين لم ينتهجوا حواراً من أجل السلام: وباختيارهم حماس لتتولى السلطة فإنهم اختاروا حرباً إرهابية بدلاً من ذلك ويعوقون تقرير مصيرهم.

٨٢ - وأضافت أن جدار الأمن قد أنشئ لحماية سكان إسرائيل، باعتبار أن ذلك جزء من مسؤولية إسرائيل الأدبية وحقها في حماية مواطنيها. وتتصرف إسرائيل دفاعاً عن النفس ضد الهجمات الإرهابية الجارية من غزة، وتقوم بها عن طريق إطلاق صواريخ القسَّام على المجتمعات الإسرائيلية.

٨٣ - وعلى الوفود التي أعربت عن تأييدها للفلسطينيين أن يمارسوا نفوذهم لإقناع القيادة الفلسطينية بالاعتراف بدولة إسرائيل والتخلي عن الإرهاب. وأعربت عن أملها في أن يأتي الشعب الفلسطيني بقيادة تعترف بمسؤوليتها إزاء فلسطين وجيرانها، وهو ما يؤدي إلى تقرير المصير دون تدمير الآخرين.

٨٤ - **السيد مارغاريان** (أرمينيا): تحدث ممارساً حق الرد وأشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان، وقال إن ناغورني كاراباخ قبل الحكم السوفياتي في جنوب القوقاز كان منفصلاً عن أذربيجان اليوم، وكان لديه سلطة اتخاذ قراراته بنفسه، والدخول في اتفاقات نيابة عن سكانه. وأثناء السنوات السبعين للحكم السوفياتي في أذربيجان، تمتعت المنطقة بالحق في الحكم الذاتي. ومع ذلك، انتهجت أذربيجان سياسة إبعاد الأرمن من البلاد واستوعبت السكان غير الآذريين وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، شنت أذربيجان حرباً كاملة النطاق من أجل إدماج تلك المنطقة بالقوة في أراضيها، بما في ذلك من خلال التطهير العرقي.

٨٥ - وقد تمتعت منطقة ناغورني كاراباخ بقدر كبير من الحكم الذاتي خلال الحكم السوفياتي أكبر من الذي تقف أذربيجان على استعداد حالياً لتقديمه. وأي دعوى من جانب أذربيجان بالوحدة الإقليمية والسيادة على منطقة ناغورني كاراباخ غير قانونية، نظراً لأن تلك المنطقة لم تكن أبداً جزءاً من جمهورية أذربيجان المستقلة. وعدم انطباق مبدأ الوحدة الإقليمية له مبرر قوي في القانون الدولي.

٨٦ - وقال إن شعب ناغورني كاراباخ يمارس بالفعل حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء أجري في عام ١٩٩١، حول انفصال ناغورني كاراباخ عن جمهورية أذربيجان السوفياتية الاشتراكية، وذلك قبل خمسة أيام من تفكك الاتحاد السوفياتي، وفي ذلك الوقت اعترف المجتمع الدولي بأذربيجان على أنها دولة ذات سيادة. ومن ثم فإن ناغورني كاراباخ لا يمكن اعتباره جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان الحالية.

٨٧ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): تحدثت ممارسة حق الرد، وقالت إن دعاوى إسرائيل بأنها ديمقراطية متناقضة، لأن القانون الأساسي يشير إلى إسرائيل على أنها دولة يهودية وديمقراطية، ومن ثم تضع مصالح المواطنين اليهود فوق مصالح المواطنين غير اليهود. وأدى ذلك إلى إقامة الأساس المتعلق بنظام سائد من التمييز القانوني والاجتماعي ضد عرب إسرائيل من ذوي الأصل الفلسطيني الذين يعيشون في إسرائيل. وليست إسرائيل في وضع لتلقين الآخرين دروساً حول الدفاع عن حقوق الإنسان حيث أنها تنكر حق الشعب الفلسطيني في الوجود.

٨٨ - وقالت إن العنصرية تصبح أكثر سفوراً في جميع مجالات الساحة العامة الإسرائيلية، بما في ذلك لكبار المسؤولين الحكوميين وجنرالات الجيش بل والزعماء الدينيون. وقد دعا البعض صراحة إلى إبادة الفلسطينيين ونقل الشعب الفلسطيني من أراضيه، وهذا يرقى إلى مستوى التطهير الإثني. وقد دعا مؤخراً زعيم حزب إسرائيل بيتينو السياسي إلى انتزاع عدد كبير من الفلسطينيين من جنسيتهم ووضعهم في الفيتو الفلسطيني الذي يجري إنشاؤه داخل الضفة الغربية، وقال إن أي مواطنين عرب متبقين يمكن أن يوقِّعوا قسماً بالولاء لإسرائيل باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية، أو يخاطرون بطردهم من إسرائيل.

٨٩ - كذلك فإن من الأمور غير الديمقراطية بشكل سافر كان الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأكثر من ٣ ملايين فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقوم إسرائيل صراحة بتولي شؤون مجتمعين في مناطق سكنية مختلفة في تلك الأراضي، ولدى كل من المجتمعين مجموعة مختلفة من القوانين والحقوق بل وحتى شبكات طرق برية مستقلة. ولا شيء من هذا القبيل يمكن أن يبرر القيام برد على التفجيرات الانتحارية التي حدثت بعد ٢٧ سنة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي أدى إلى مقتل وتشويه الفلسطينيين وتجريدهم من معظم حقوقهم الأساسية ومما يخالجهم من آمال. وأنها ممارسات وسياسات إسرائيل ضد الشعب

الفلسطيني وخاصة إنكارها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير – هي التي أدت إلى الأزمة الراهنة.

٩٠ – وقد أدت المبررات الأمنية التي تسوقها إسرائيل إلى قتل أكثر من ٣٠٠ ٤ فلسطيني وتقطيع أوصال آلاف آخرين واعتقالهم واحتجازهم – مع حالات كثيرة من التعذيب وسوء المعاملة – أو تركهم بلا مأوى. وهذه المبررات التي أدت إلى تدمير حياة الفلسطينيين مادياً ونفسياً لا يمكن السماح باستمرارها.

٩١ – **السيدة أجالوفا** (أذربيجان): تحدثت ممارسة حق الرد، وقالت مرة أخرى إن موقف حكومتها يقوم على أساس القانون الدولي. وعلى العنصر الأرميني أن يتذكر أن أذربيجان تم الاعتراف بها بواسطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى باعتبارها عضواً كامل العضوية داخل إقليمها الحالي، الذي يشكل منطقة ناغورني كاراباخ جزءاً لا يتجزأ منها. ولا يمكن تحقيق الحق في تقرير المصير إلا بالوسائل السلمية ووفقاً للوحدة الإقليمية، ولا يتضمن ذلك الحق الانفرادي في الانفصال أو تفكك الدول السوفياتية.

٩٢ – ولا يمكن اعتبار الأرمن المقيمين في ناغورني كاراباخ على أنهم رعايا مستقلون لهم الحق في تقرير المصير. والادعاء بأن ناغورني كاراباخ لم تنتم على الإطلاق لأذربيجان هو ادعاء لا يقوم على أساس بموجب القانون الدولي. وفضلاً عن ذلك، فإن الرجوع إلى التاريخ في تسوية الصراعات بين الدول أمر خاطئ وخطر ويشكك في عالمية القانون الدولي. وتفند العديد من الوثائق التاريخية الرسمية الأقوال التي ترددت عن الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ. والصكوك الدولية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير تنطوي على أحكام تقييدية هامة تفيد أن هذا الحق لا يمكن أن يمارس انتهاكاً للوحدة الإقليمية للدول.

٩٣ – وقد طالبت القرارات الدولية بالانسحاب غير المشروط لقوى الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان، واستعادة سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتهيئة ظروف مساعدة من أجل العودة الآمنة للمشردين من السكان المدنيين. وقد دعت أيضاً إلى إعادة العلاقات الدولية وإقامة وضع الحكم الذاتي ضمن عملية ديمقراطية وقانونية تقوم على أساس الاتفاق بين كل من المجتمعين في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.